البحث التطبيقي

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

عنوان البحث باللغة العربية	دور منظمات الأمم المتحدة في مساعدة اللاجئين في مصر
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	The role of the United Nations Organizations Helping the Refugees in Egypt
إعداد	محمد حسن احمد محمود حلمي
إشراف	ا.د مجدة إمام

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2022

بسم الله الرحمن الرحيم

(لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ)

صدق الله العظيم

الآية رقم (8) سورة الحشر

المستخلص

أولاً: المستخلص باللغة العربية:

يهدف البحث الى رصد وتحليل دور منظمات الأمم المتحدة في مساعدة اللاجئين في مصر، واستخدم الباحث المنهج الوصفى وتوصلت نتائج الدراسة الى أن وصل اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى المفوضية في مصر إلى 259,292 شخص من بينهم 051,4 طفلاً من الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم ويمثل السوريون 50٪ من اللاجئين المسجلين، بينما تأتي غالبية الـ50٪ المتبقية من إريتريا وإثيوبيا والعراق والصومال والسودان وجنوب السودان واليمن، تعيش غالبية اللاجئين وطالبي اللجوء في منطقة القاهرة الكبرى وعلى طول الساحل الشمالي للبلاد، تستضيف مصر ما يقدر بـ 70,000 من اللاجئين الفلسطينيين، نفذت المفوضية ما يقل عن 8,000 عملية تسجيل مقارنةً بأكثر من 31,000 في العام السابق، ولم يكن ذلك مؤشراً على انخفاض عدد الأشخاص الساعين للحصول على الحماية الدولية في مصر، ولكن تواجه المنظمات الإنسانية تحديات في الوصول لجميع الأسر المهمشة والحفاظ على مستوى المساعدة والحالة الاقتصادية فإن الكثير من العائلات الضعيفة اقتصادياً تصارع من أجل التأقلم، فيما انزلق الكثيرون في الفقر ووفقاً للتقييم الاجتماعي والاقتصادي الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، فإن نحو ٦٠٪ من اللاجئين مصنفون تحت خط الفقر.

الكلمات المفتاحية: منظمات الأمم المتحدة، اللاجئين، خط الفقر، تسجيل اللاجئين.

ثانياً: المستخلص باللغة الانجليزية (Abstract):

The research aims to monitor and analyze the role of United Nations organizations in assisting refugees in Egypt. The researcher used the descriptive approach. The results of the study concluded that the refugees and asylum seekers registered with the UNHCR in Egypt reached 259,292 people, including 4,051 unaccompanied or separated children, representing the Syrians. 50 percent of the registered refugees, while the majority of the remaining 50 percent come from Eritrea, Ethiopia, Iraq, Somalia, Sudan, South Sudan and Yemen, the majority of refugees and asylum seekers live in the Greater Cairo area and along the country's northern coast, Egypt hosts an estimated 70,000 Palestinian refugees, UNHCR has implemented Less than 8,000 registrations compared to more than 31,000 in the previous year, and this did not indicate a decrease in the number of people seeking international protection in Egypt, but humanitarian organizations face challenges in reaching all marginalized families and maintaining the level of assistance and economic status, many vulnerable families Economically, it struggled to adapt, while many slipped into poverty, according to the Socio-Economic Assessment issued by the United Nations High Commissioner for Refugees. For refugees, about 60% of refugees are classified under the poverty line.

Keywords: United Nations organizations, refugees, poverty line, refugee registration.

الفهرس

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
المستخلص باللغة العربـــــية	2
المستخلص باللغة الأنجليزية	2
الفصل الأول (المقدمة)	4
الفصل الثانى (الدراسات السابقة)	8
الفصل الثالث (الاطار النظرى)	13
الفصل الرابع (مناقشة النتائج)	22
النتائج	31
التوصيات	35
المراجع	36

1-1المقدمة :

وصل اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى المفوضية في مصر إلى 259,292 شخص من بينهم 4,051 طفلاً من الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم ويمثل السوريون 50% من اللاجئين المسجلين، بينما تأتي غالبية الـ50% المتبقية من إريتريا وإثيوبيا والعراق والصومال والسودان وجنوب السودان واليمن. تعيش غالبية اللاجئين وطالبي اللجوء في منطقة القاهرة الكبرى وعلى طول الساحل الشمالي للبلاد، تستضيف مصر ما يقدر بـ 70,000 من اللاجئين الفلسطينيين، نفذت المفوضية ما يقل عن 8,000 عملية تسجيل مقارنةً بأكثر من 31,000 في العام السابق، ولم يكن ذلك مؤشراً على انخفاض عدد الأشخاص الساعين للحصول على الحماية الدولية في مصر، بل يرجع ذلك إلى الوباء والقيود المفروضة على الحركة ، والتي أدت إلى تخفيض المفوضية لأنشطة التسجيل، حيث قامت مصر بالتوقيع على اتفاقية اللاجئين لعام 1951، وبروتوكولها لعام 1967، وأيضاً اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969 كافة جوانب التسجيل والتوثيق وتحديد صفة اللاجئ تقع على عاتق المفوضية وفقاً لمذكرة التفاهم الموقعة عام 1954 مع الحكومة المصرية[1].

إن استجابة منظمة الأمم المتحدة للطفولة في مصر (يونيسف) لأزمة اللاجئين هي جزء من الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، والتي وتركز على التعليم والصحة وحماية الأطفال حيث أن هناك ٢٠٨٩ طفل لاجئ من غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم تحت حماية مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في مصر، ونظرًا لاستمرار الأزمة، وانحسار التعاطف مع اللاجئين والمهاجرين، تواجه المنظمات الإنسانية تحديات في الوصول لجميع الأسر المهمشة والحفاظ على مستوى المساعدة والحالة الاقتصادية فإن الكثير من العائلات الضعيفة اقتصادياً تصارع من أجل التأقلم، فيما انزلق الكثيرون في الفقر. ووفقاً للتقييم الاجتماعي/ الاقتصادي الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، فإن نحو ٦٠٪ من اللاجئين مصنفون (تحت خط الفقر)[2].

---

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (2022)" الإحصائية السكانية لحركة تسجيل اللاجئين فى مصر" ،6،9،18ص.

[2] UNICEF(2022) “Emergency and Resilience, UNICEF's response to the refugee crisis is part of the Regional Refugee and Resilience Plan and focuses on education, health and child protection”,Page1.

1-2 أهمية البحث:

تظهر أهمية الدراسة حول الدور الذى تلعبة منظمات الأمم المتحدة في مساعدة اللاجئين المهاجرين في مصر على تحديد العناصر والأركان الأساسية لمفهوم مسؤولية منظمة الأمم المتحدة تجاه اللاجئين المهاجرين في مصر, طرق تسوية أوضاعهم وتقديم كافة المساعدة المنوط شرحها في هذا البحث وعليه فأن أهمية الدراسة تبرز في مفهوم عمل منظمة الأمم المتحدة من خلال كافة فروعها والمؤسسات التابعة لها وبيان أسسها وأركانها وشروطها والعناصر الأساسية لتوافر تلك المسؤولية، بيان القواعد المنظمة لدور المنظمة في مصر لمساعدة اللاجئين المهاجرين، تسليط الضوء على التطبيقات القضائية للمنظمة والقضاء المختص لحل مشكلات اللاجئين المهاجرين في مصر.

1-3 مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء لمصر وصل إلى 259,292 شخص من بينهم 4,051 طفلاً من الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم ويمثل السوريون 50% من اللاجئين المسجلين، بينما تأتي غالبية الـ50% المتبقية من إريتريا وإثيوبيا والعراق والصومال والسودان وجنوب السودان واليمن تعيش غالبية اللاجئين وطالبي اللجوء في منطقة القاهرة الكبرى وعلى طول الساحل الشمالي للبلاد، تستضيف مصر ما يقدر بـ 70,000 من اللاجئين الفلسطينيين، نفذت المفوضية ما يقل عن 8,000 عملية تسجيل مقارنةً بأكثر من 31,000 في العام السابق، ولم يكن ذلك مؤشراً على انخفاض عدد الأشخاص الساعين للحصول على الحماية الدولية في مصر، بل يرجع ذلك إلى الوباء والقيود المفروضة على الحركة ، والتي أدت إلى تخفيض المفوضية لأنشطة التسجيل، حيث قامت مصر بالتوقيع على اتفاقية اللاجئين لعام 1951، وبروتوكولها، أن هناك ٢٠٨٩ طفل لاجئ من غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم تحت حماية مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في مصر، ونظرًا لاستمرار الأزمة، وانحسار التعاطف مع اللاجئين والمهاجرين، تواجه المنظمات الإنسانية تحديات في الوصول لجميع الأسر المهمشة والحفاظ على مستوى المساعدة والحالة الاقتصادية فإن الكثير من العائلات الضعيفة اقتصادياً تصارع من أجل التأقلم[3].

[3] (نفس المرجع السابق)المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (2022)" الإحصائية السكانية لحركة تسجيل اللاجئين فى مصر" ،6،9،18ص.

1-4 أهداف البحث:

- لفت انتباه السياسيين وصنـــاع القرار حول واقع اللجوء في مصر.
- رصد وتحليل دور منظمـــات الأمم المتحدة في رعاية اللاجـــئين.
- دراسة واقع أهم المشـــكلات التى يعانى منها اللاجئين في مصر.
- التأكد من السماح بمزاولة المهنة دون قيود للاندماج في المجتمع.
- رصد وتحليل دور منظمات الأمم المتحـــدة في رعاية اللاجئيـــن.
- رصد وتحليل الأثر الاقتصـــادي على وجود اللاجئين في مصر.

1-5 فروض البحث:

- تعزيز دور منظمات الأمم المتحدة يساهم في تحسين الحالة المعيـشية للاجئين.
- الاطار التشريعي الخاص بالقانون الدولى يساهم في حماية اللاجئين في مصر.

1-6 منهجية البحث:

اعتمد البحث على اسلوب المنهج الوصفي التحليل بهدف توضيح مواطن الغموض وتقديم الحلول المثلى للمشاكل التي تكتنف مسؤولية دور المنظمات الدولية والمؤسسات التنموية في لرعاية اللاجئين فالدراسة في مجملها تحليليه فقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسه عرض أكبر قدر ممكن من الآراء الفقهية حول الموضوعات التي تطرقت لها، وفي مختلف الأنظمة القانونية وكذلك تناولت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تتناول موضوع مسؤولية دور المنظمات الدولية والمؤسسات واعتمد الباحث على المنهج المقارن في الدراسة الى جانب المنهج التحليلي لدراسة النظم القانونية المتعقلة بأساس المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية والتطبيقات القضائية لتسوية تلك المنازعات واوجه الشبه واختلاف فيما بينها وذلك بهدف الوصول الى الحقيقة العلمية المرجوه من الدراسة وتحديد المعنى الجامع العام لمفهوم المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية.

1-7مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في دور منظمات الأمم المتحدة في رعاية اللاجئين بجمهورية مصر العربية، تمثل إطار الدراسة في جمع البيانات المكتبية بالرجوع الى المراجع والمصادر التي قد تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر او غير مباشر، حيث تشكلت مصادر المعلومات والبيانات من خلال

الرجوع الى المؤلفات والأبحاث والدراسات والرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع البحث، وتحليلها والوقوف على ما تطرقت عليه هذه المؤلفات والأبحاث والدراسات وإكمال ما شابها من نقص من أجل إنتاج دراسة جديدة تحتوي على كافة حيثيات موضوع الدراسة والذي بدوره يؤدي إلى التميز وإظهار دراسة عما سبقته من دراسات سابقة.

1-8 حدود البحث:

الحد المكاني: تم تجميع البيانات وإعداد الدراسة في محيط محافظة القاهرة.

الحد الزماني: الفترة من 2022/1/1وحتى 2022/5/1

1-9 مصطلحات الدراسة:

القانون الدولي: هو مجموعة القواعد التي تنشىء الحقوق وترتب الالتزامات على عاتق اشخاص القانون الدولي[4].

المنظمة الدولية: أنها هيئة تتفق مجموعة من الدول على انشائها للقيام بمجموعه من الأعمال ذات الأهمية المشتركة وتمنحها الدول الأعضاء اختصاصا ذاتيا مستقلا يتكفل ميثاق الهيئة ببيانه وتحديد أغراضه ومبادئه الرئيسة[5].

تعريف الشخصية القانونية للمنظمة الدولية: هي أهلية إكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات مع القدرة على حمايتها بتقديم المطالبات الدولية سواء اكان ذلك عن طريق رفع الدعاوي او بأي طريق اخر[6] .

تعريف المسؤولية الدولية:

هي ما ينشأ نتيجة عمل مخالف اللتزام قانوني دولي ارتكبة احد اشخاص القانون الدولي وسبب ضر ار لشخص دولي اخر[7]، وتكون غاية المسؤولية الدولية تعويض ما يترتب على هذا العمل من ضرر.

---

[4] السيد، رشاد عارف، (2000) "مبادئ في القانون الدولي العام، عمان"، دار وائل للنشر، ص 9.

[5] راتب، عائشة، (1970) التنظيم الدولي، دار النهضة العبية، القاهرة، ص30.

[6] الغنيمي محمد طلعت، (1971)، الأحكام العامة في قانون الأمم، ط2، دار المعارف، الإسكندرية، ص250.

[7] العناني، إبراهيم محمد، (1984)، القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية، ص 127.

الفصل الثانى (الدراسات السابقة)

دراسة مهى يحيى (2022)"الإطار الدولي والإقليمي للمشاركة في تحمّل الأعباء والمسؤوليات":

هدفت الدراسة الى رصد وتحليل الصراعات المدمّرة في العراق، وليبيا، والسودان، وسورية واليمن وجاء أغلب طالبي اللجوء من سورية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفى التحليلى، **وخلصت أهم نتائج وتوصيات الدراسة الى** أن 5.6 ملايين نسمة على عبور الحدود إلى العراق، والأردن، ولبنان وتركيا، بينما انتشر 6.6 ملايين آخرين كنازحين داخل سورية ويقيم كثير منهم في مخيمات مؤقتة للاجئين أو في مساكن لأناس آخرين. كما جازف الملايين منهم بحياتهم في رحلات محفوفة بالمخاطر إلى أوروبا، بينما هاجر مئات الألوف منهم إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، بحثاً عن التعليم أو الوظائف، لكن السوريين لم يكونوا وحدهم في هذه الناحية شهد العراقيون موجات نزوح ضخمة إذ هرب ما يقرب من 4.4 ملايين شخص من مواطنهم في حرب الخليج الأولى والثانية ما يُقارب 3.4 ملايين على الهجرة وهرب أكثر من 2.4 مليون سوداني إلى دول مجاورة، خاصة أوغندا، وبالتالي، أدّى غياب المشاركة الدولية في تحمّل الأعباء والمسؤولية إلى تحميل دول الجوار، مثل لبنان والأردن، نصيباً غير متكافئ من أعباء العناية بالعدد الأضخم من اللاجئين[8].

دراسة إبراهيم عوض(2022)"العودة تعنى أن الأنظمة الإقليمية والدولية تعترف أن النظام يمارس السيطرة الفعلية على أراضيه":

هدفت الدراسة الى التعرف على أهمية الأولوية لمسألة العودة والتي يفترض أن تكون طوعية كما ينص قانون الهجرة الدولي، واستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى **وخلصت أهم نتائج وتوصيات الدراسة الى أن** العودة ستعني أن الأنظمة الإقليمية والدولية تعترف أن النظام يمارس السيطرة الفعلية على أراضيه، الأمر الذي يعزّز شرعيته. والثاني، الإصرار على العودة من بعض دول اللجوء، مثل لبنان، التي لا تريد السلطات فيه أن تخضع العودة إلى تسوية سياسية مسبقة، أما العامل الثالث فهو أنه في حالة عودة اللاجئين ستبذل أطراف خارجية على الأرجح قصارى جهدها للحيلولة دون تجدّد العنف الذي سيؤدّي إلى تدفّقات جديدة للاجئين. وسيعمل ذلك لصالح النظام في سورية والدول

[8] مهى يحيى (2022)"الإطار الدولي والإقليمي للمشاركة في تحمّل الأعباء والمسؤوليات"، مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، حيث تتركّز أبحاثها على المواطنة، التعددية والعدالة الاجتماعية في أعقاب الانتفاضات العربية، 54،98،112ص.

المجاورة على حد سواء، إن العلاقة بين الإعادة إلى الوطن الأصلي وبين التسوية السياسية للنزاع السوري هي القضية الجوهرية الأكثر أهمية فالتسوية مسألة مستعصية لأن المنتصر الواضح على الأرض وهو النظام لا يشعر بأنه مرغم على التوصّل إلى صفقة مع الطرف الذي مني بالهزيمة لكن الصفقة ستكون مع أطراف في النظام الإقليمي، ولاسيما القوى الكبرى، الحريصة على الإبقاء على هذا النظام والمحافظة عليه وبالتالي فإن ثمة علاقة جوهرية بين إعادة اللاجئين، وبين كل من التسوية السياسية[9].

دراسة دون تشاتي(2022)" أثر الحروب العالمية على زيادة عدد اللاجئين وسياسات المواطنة":

هدفت الدراسة الى رصد وتحليل أثر الحروب على الاضطهاد نتيجة الحروب حول العالم، واستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى **وخلصت أهم نتائج وتوصيات الدراسة الى** إن الأزمة الراهنة في العالم العربي تتطلّب خطة عمل شاملة جديدة لإعادة توطين اللاجئين منح جميع النازحين داخل المنطقة العربية حق البحث عن الوظيفة، وحق السفر في نطاقها واوصت الدراسة الى اتخاذ هذه الخطوة وتطبيق هذا البروتوكول على جميع اللاجئين في المنطقة العربية[10].

دراسة مروان المعشّر(2021)" توظيف اللاجئين في الدول المضيفة والحصول على وثائق السفر بين الدول العربية":

هدفت الدراسة الى رصد وتحليل رعاية اللاجئين من حيث توظيفهم وحقوقهم من حيث التنقل والسفر بين الدول، واستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى، وخلصت أهم نتائج وتوصيات الدراسة الى أن جميع الدول العربية تبنت سياسة المقاربة غير الاندماجية التي تعتبر اللاجئين ضيوفاً مؤقتين غير مرغوب بهم؛ فهي تحرمهم من وضعهم كلاجئين، ومن حقوقهم الأساسية، وتعتبرهم في آنٍ عبئاً

---

[9] دراسة إبراهيم عوض(2022)"العودة تعنى أن الأنظمة الإقليمية والدولية تعترف أن النظام يمارس السيطرة الفعلية على أراضيه"، مدير مركز دراسات الهجرة واللاجئين في كلية الشؤون الدولية والسياسة العامة في الجامعة الأميركية في القاهرة، 15،42،69ص.

[10] دراسة دون تشاتي (2022)" أثر الحروب العالمية على زيادة عدد اللاجئين وسياسات المواطنة"، باحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية. تتركز أعماله على الدراسة الإثنوغرافية للثقافات والأعراق في الشرق الأوسط، ودراسات اللاجئين، والبدو الرعويين، 32،42،86ص.

وخطراً محتملاً على أمن الدولة وسلامتها وتتحكّم في مختلف السياسات في أغلب الحالات اعتبارات اقتصادية، وسياسية، وأمنية، وديموغرافية وثقافية وبينما تنشغل دول مجلس التعاون الخليجي أساساً بالمحافظة على أنظمة الحوكمة وتوزيع الثروة فيها، فإن دول المشرق مهتمة أولاً بالتحديات المستقبلية التي سيطرحها اللاجئون الوافدون على التوازن السياسي بين الجماعات الطائفية والإثنية، وكذلك بالأعباء الاقتصادية للعناية بأعداد ضخمة من الوافدين إلى الدول المضيفة، تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي في مقدّمة الدول الأكثر إسهاماً في تقديم المساعدة للعمليات الإنسانية لمعالجة نتائج الصراع في سورية إلا أنها الأكثر مقاومة لمنح صفة اللاجئ للأشخاص الهاربين من النزاعات الموجودة بالمنطقة ويتّفق هذا الوضع مع قوانين الجنسية في تلك الدول[11].

دراسة جوانا نصار (2022)"تعزيز دور مراكز التنمية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية على أداء دور قيادي في معالجة النزاعات المحلية بين الجماعات المختلفة في مجتمعاتها المحلية":

هدفت الدراسة الى رصد وتحليل دور وزارة الشئون الاجتماعية في حل النزاعات التى تحدث بمجتمعاتها، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفى، وخلصت أهم نتائج وتوصيات الدراسة الى أن بعض القرى عانت من غياب استراتيجية استجابة وطنية قوية، واتخذت القرارات من طرف واحد لحل التقييدات الاقتصادية (مثل إغلاق المحلات السورية غير الشرعية)، واستجابت مع المشاكل الاجتماعية والثقافية وساعدت اللاجئين السوريين في تلبية احتياجاتهم الإنسانية (بما فيها التسجيل، والإسكان، والخدمات الأخرى) واضطرت بعض الدول إلى اتخاذ قرارات من طرف واحد، مثل فرض حظر التجوّل في جميع المحافظات وفرض الغرامات على العائلات السورية، وترتيبات أخرى تتعلّق بالنواحي الأمنية وفي بعض الحالات لعبت شخصية المختار دوراً مهماً في إدارة الأزمة ينبغي على المنظمات التي تستجيب للأزمة السورية أن تحسّن مستوى التنسيق مع الدول المضيفة[12].

---

[11] دراسة مروان المعشّر(2021)" توظيف اللاجئين في الدول المضيفة والحصول على وثائق السفر بين الدول العربية"، 1،5،12ص.

[12] دراسة جوانا نصار (2022)"تعزيز دور مراكز التنمية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية على أداء دور قيادي في معالجة النزاعات المحلية بين الجماعات المختلفة في مجتمعاتها المحلية"، مشروع "بناء السلام في لبنان" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 6،12،24ص.

دراسة بارستو هاسورى (2021) " دور الإدماج المحلي كحل لمشكلة اللاجئين في مصر":

هدفت الدراسة الى رصد وتحليل دور الإدماج المحلي كحل لمشكلة اللاجئين في مصر، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفى التحليلى، وخلصت أهم نتائج وتوصيات الدراسة الى أن مصر تستضيف طيفاً كبيراً ومتنوعاً من المهاجرين واللاجئين فبحكم موقعها على مفترق طرق بين أفريقيا وأوروبا وآسيا، اصبحت بلد مرور عابر للعديد من المهاجرين، كما أنها ملاذاً للفارين من انعدام الاستقرار السياسي والنزاعات، وهناك نسبة كبيرة من اللاجئين الذين يعيشون في مصر منذ سنوات والذين سيستمرون في العيش في مصر في المستقبل المنظور، ولم يحدث هذا الأمر بشكل مقصود، ولكنه كان إلى حد كبير نتاج الواقع الحالي، ويشير مصطلح "الحلول الدائمة" المستخدم في مجال قانون اللاجئين إلى الظروف التي تصبح فيها احتياجات المشردين المحددة للحماية والمساعدة غير مرتبطة بنزوحهم وتتمثل الحلول الدائمة الثلاثة الأكثر شيوعاً في العودة الطوعية إلى الوطن، والإدماج المحلي، وإعادة التوطين ومصر تحتاج إلى أن تنظر اليوم بشكل أكثر جدية في الإدماج المحلي كحل محتمل للسكان النازحين وتُعامل مصر اللاجئين في نواح عديدة معاملة الأجانب الآخرين، ولا تنص قوانينها المحلية على أي أحكام بشأن اللاجئين يمكن أن توصلهم إلى الإقامة الدائمة الشرعية في مصر[13].

دراسة أسماء السيد(2020)" غياب دور "المفوضية حول اللاجئون الأفارقة في مصر الملف المعطل":

هدفت الدراسة الى أن إلقاء الضوء حول غياب دور المفوضية في مصر، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفى التحليلى **وخلصت أهم نتائج توصيات الدراسة الى** أن ارتفاع أسعار الإيجار إحدى المشاكل التي يعاني منها اللاجئون الأفارقة، أما التعليم فكان له النصيب الأكبر من التنمر والعنصرية تجاه أطفال لا يعلمون أن بشرتهم السمراء تقف حائلاً من دون صحتهم النفسية وآدميتهم في العيش من دون إيذاء، وجهة دولية منوط بها تيسير أساس من الحياة الكريمة لهم[14].

[13] دراسة بارستو هاسورى (2021) " دور الإدماج المحلي كحل لمشكلة اللاجئين في مصر"، الأمم المتحدة الامريكية وشئون اللاجئين، 4،9،17ص.

[14] دراسة أسماء السيد(2020)" غياب دور المفوضية حول اللاجئون الأفارقة في مصر الملف المعطل"، 3،14،17ص.

دراسة Pierce, S. & Bolter, J (2021) "التمييز ضد اللاجئين بسبب اللون وكيفية مواجهته":

هدفت الدراسة الى رصد وتحليل مؤسسة التمييز ضد اللاجئين بسبب اللون وكيفية مواجهته، وأستخدم الباحث المنهج الوصفى، **وخلصت أهم نتائج وتوصيات الدراسة** الى وجود حالة من التنمر ضد الأطفال بسبب اللون في مصر يعانيه الأطفال اللاجئون من السودان وجنوب السودان وإثيوبيا وغيرها من الدول الأفريقية بسبب لون بشرتهم كما أن الأعمال الفنية وقنوات التواصل الاجتماعي مليئة بمواقف عنصرية وزلات اللسان، بل والتصريحات المتعمدة أحياناً، تكشف عن أن هذه العنصرية ليست قليلة، وأشارت الدراسة إلى أن الحل من خلال تدابير في سياسات التعليم والاتصال، وطرحت بعض الأمثلة لتلك التدابير التي يجب اتباعها للقضاء على التمييز العنصري، مثل تدابير فى السياسة التعليمية منذ المرحلة الابتدائية وحتى الثانوية، وصولاً إلى المرحلة الجامعية[15].

دراسة Crisp, J Long, K., & (2020) "معايير اعادة توطين اللاجئين حول دول العالم":

هدفت الدراسة الى رصد وتحليل معايير اعادة توطين اللاجئين حول دول العالم وخلصت نتائج وتوصيات الدراسة الى أن إعادة التوطين هو أحد الهواجس التي يعيشها جميع اللاجئين, باعتباره الحل الذي سينقلهم الى بلد آخر متطور والذي سيجدون فيه حياتهم المستقبلية التي ينشدونها لهم ولأبنائهم وخاصة في ظل عدم قدرة أغلبهم من العودة لبلدهم الأصل بسبب حروب نشبت فيه مثل سوريا أو السودان, العراق أو حتى اليمن، أحد الحلول الدائمة التي توفرها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين, للاجئين الحاصلين على اعتراف بلجوئهم من قبل المفوضية على اعتبارها الجهة الرسمية الكافلة والراعية للاجئين حول العالم, حيث يتم نقل اللاجئ من البلد الثاني إلى البلد الثالث (البلد الأصل للاجئ هو البلد الأول وغالبا تقوم المفوضية بارسال اللاجئين الذين يتم قبولهم إلى دول مثل كندا, بريطانيا, الولايات المتحدة الأمريكية, أستراليا, السويد وغيرها[16].

---

[15] Bolter, J & ,.Pierce, S. (2020). Dismantling and reconstructing the US immigration system: A catalogue of changes under the Trump presidency. Migration Policy Institute .

[16] Crisp, J & ,.Long, K. (2020)" Safe and voluntary refugee repatriation" From principle to practice, Journal on Migration and Human Security, 4(3), 141-147.

الفصل الثالث الإطار النظرى

3-1 أولاً: منظمات الأمم المتحدة ومعايير عادة التوطين[17]:

تعتبر من أحد الحلول الدائمة التي توفرها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين, للاجئين الحاصلين على اعتراف بلجوئهم من قبل المفوضية على اعتبارها الجهة الرسمية الكافلة والراعية للاجئين حول العالم, حيث يتم نقل اللاجئ من البلد الثاني إلى البلد الثالث (البلد الأصل للاجئ هو البلد الأول) وغالبا تقوم المفوضية بأرسال اللاجئين الذين يتم قبولهم إلى دول مثل كندا, بريطانيا, الولايات المتحدة الأمريكية, أستراليا, السويد وغيرها, ولكن هناك شروط خاصة ومعايير محددة يجب أن تنطبق على اللاجئ حتى يتم قبوله وادخاله في برنامج اعادة التوطين فماهي هذه المعايير التى يتم بها اعادة التوطين كما يلى :

- سيدات تحت الخطر: ويعني أن تكون هناك سيدة تحت الخطر الدائم في البلد الثاني (مثل مصر – لبنان – الأردن – تركيا – العراق..) ويصعب تقديم الحماية لها ضمن نفس البلد مثلا سيدة من غير معيل (فاقدة الزوج) ومعها أطفال ولايوجد معها أقارب درجة أولى ذكور بنفس البلد (أب – أخ) وتواجه مشاكل متنوعة , يتم اعتبارها سيدة تحت الخطر وتعتبر من الحالات التي يمكن اعادة توطينها
- أطفال تحت الخطر: وهو معيار كبير ويتضمن العديد من الحالات , مثلا: أطفال يعانون من مشاكل نفسية واضحة بسبب الحرب (كوابيس ليلية دائمة – رهاب – تبول لا إرادي – تساقط شعر يؤدي للصلع ...) أو أطفال يعملون لإعالة أسرهم و لايذهبون نهائيا للمدارس, أو أطفال تعرضوا في البلد الثاني لحالة اعتداء جنسي مثلا , وحالات أخرى كثيرة. وهذا المعيار من المعايير القوية للتوطين وتعتبر بريطانيا تحديدا من الدول التي تستقبل العائلات التي لديها حالات مماثلة
- ضحايا الاعتقال أو التعذيب أو المتعرضين لا صابات بسبب الحرب في بلدهم, مثال رجل تم اعتقاله في سورية (بغض النظر عن الجهة المعتقلة) لمدة تزيد عن 6 أشهر, أو أحد أفراد

[17] Permanent Mission of Egypt to the United Nations Office, the WTO and other International Organizations. (2021 .(Letter to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights.

الأسرة تعرض للتعذيب في بلده الأصل أو في البلد الثاني (بغض النظر عن الجهة التي مارست التعذيب), أو تعرض أحد أفراد الأسرة لاصابة جسدية بسبب الحرب الدائرة في بلده سببت له أثر جسدي واضح وخاصة اذا سببت له مشكلة صحية بحاجة للعلاج .

- الحالات الطبية: وجود مشكلة طبية كبيرة لدى أحد أفراد الأسرة (الأب أو الأم أو أي من الأولاد) , وترافق عدم امكانية العلاج في البلد الثاني اضافة لخطر الموت أو خطر فقدان أحد وظائف الجسم الحيوية اذا لم يتم علاج هذا الوضع الصحي (فقدان النظر أو السمع أو خسارة أحد الأطراف), عندها فقط يمكن اعتبار الحالة من حالات اعادة التوطين , وخاصة اذا كان الوضع الطبي لدى طفل, وتعتبر الحالات الطبية من الحالات التي يتم اسراع الإجراءات فيها.
- مشاكل أمنية وحماية: أن تواجه العائلة في البلد الثاني مشاكل وتهديدات واعتداءات متكررة من أشخاص محددين أو تعرض الأسرة لمشاكل مستمرة لسبب محدد, وعدم القدرة على تجنب هذا الخطر, عندها يتم تحويل العائلة لإعادة التوطين.
- الخطر الناجم عن الاختلاف: أن يكون الشخص (رجل أو امرأة) قد دخل بمشاكل بسبب تغيير دينه أو بسبب إلحاده أو بسبب كونه مغاير جنسيا (أي أن يكون مثلي أو ثنائي), عندها يتم تحويله للإعادة التوطين على اعتبار أنه يواجه خطر على حياته.

2-3 ثانياً: منظمات الأمم المتحدة و اللاجئين في مصر:

تستضيف مصر أكثر من ٢٧٠،٠٠٠ شخصا من طالبي اللجوء المسجلين واللاجئين من ٦٥ دولة مختلفة، غالبيتهم من سوريا تليها السودان وجنوب السودان وإريتريا وإثيوبيا واليمن والصومال، في عام ٢٠١٢، بدأ السوريون الفارين من أراضيهم التي مزقتها الحرب في طلب اللجوء إلى مصر. وبما أنهم يمثلون خلفيات اجتماعية واقتصادية ودينية مختلفة، ارتفع عدد السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر بشكل كبير من ١٢،٨٠٠ في نهاية عام ٢٠١٢ إلى أكثر من ١٣٣،٠٠٠ شخصا. نتيجة للأزمة السورية، نقوم الآن بمساعدة أكبر عدد من اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في التاريخ واستجابة لاحتياجات التدفق الكبير، أنشأت المفوضية مكتباً ميدانياً في الإسكندرية في ديسمبر ٢٠١٣، في الوقت نفسه، تجدد الصراعات وانعدام الاستقرار السياسي في شرق إفريقيا والقرن الأفريقي وكذلك الاضطرابات في العراق واليمن دفع آلاف الأشخاص من السودان وجنوب السودان وإثيوبيا والعراق واليمن إلى اللجوء إلى مصر. اعتبارا من ٣٠ يونيو

٢٠٢١، كان عدد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية يتكون من ١٣٣،٥٦٨ لاجئاً من سوريا و٥٠،٦٦٥ من السودان و٢٠،٢٤٠ من جنوب السودان و٢٠،١٧٤ من إريتريا و١٥،٦٧١ من إثيوبيا و٩،٤٠٤ من اليمن و٦،٨٠٥ من العراق و٦،٧٧١ من الصومال وأكثر من ٥٠ جنسية أخرى، يعيش اللاجئون وطالبو اللجوء في بيئة حضرية في مصر، ويتركزون إلى حد كبير في القاهرة الكبرى والإسكندرية ودمياط وعدة مدن في الساحل الشمالي. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، زادت الظروف الاقتصادية الصعبة في مصر بشكل كبير من احتياج اللاجئين وأفراد المجتمع المُضيف ومع افتقار العديد من اللاجئين إلى مصدر دخل ثابت إلى جانب زيادة التضخم، تتم تلبية الاحتياجات الأساسية بالكاد. التحديات الأخرى تشمل فرص معيشة محدودة وحاجز اللغة الذي يواجه اللاجئين غير الناطقين باللغة العربية. كما يفتقر البعض إلى التعليم الرسمي المستدام الذي يمكن أن يدعم تطورهم. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد عدد كبير من اللاجئين وطالبي اللجوء على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية وتقديم الدعم الطبي أو النفسي، الاجتماعي[18].

3-3 ثالثاً: المشكلات التى يعانى منها اللاجئين في مصر:

أبرزها عدم حصولهم على الإعانات الشهرية أو قطعها صعوبة التواصل بشكل مباشر مع موظفى المفوضية والمختصين حصول موظفى المفوضية على إجازة مع بدء كورونا معاناة الكبار بالعمر ولا توجد معهم إقامة سنوية تسمح لهم بالسفر لرؤية أولادهم والعودة المفوضية تطلب من اللاجئين شراء الدواء على حسابهم وعدم قدرة بعض اللاجئين على إلحاق أبنائهم بالمدارس وتوفير العلاج لهم كما أن بعضهم يتخوف من السرقات فى المنطقة التى يسكنون فيها يطالبون بحق التوطين خارج مصر فى أى دولة أجنبية وفقا للقانون عدم قدرتهم على التأقلم مع الأوضاع، أو العمل والإنفاق على أسرهم فضلًا عن عدم مساعدة المفوضية السامية للأمم المتحدة لهم، أو توفير معيشة كريمة لهم ومساعدتهم بشكل كافٍ وسريعٍ، كما أن المفوضية السامية للأمم المتحدة تحصل على ميزانية كبيرة للاجئين في مصر ولكن اللاجئين لا يستفيدون منها شيئًا، لم تقم بتوفير كارت المنتجات الغذائية الأصفر لجميع اللاجئين في حين أنهم في أشد الحاجة إليه، أنّ الأرامل والأيتام من اللاجئين حاصلون على حقوقهم من المفوضية في شتي النواحي، الى جانب معاناة الكبار بالعمر وأنه لا توجد معهم إقامة

جورج فايز (2020) " المشكلات التى يعانى منها اللاجئين في مصر"، مقالة منشورة في جريدة الأهرام ، 8ص.

سنوية تسمح لهم بالسفر لرؤية أولادهم والعودة، وفور خروجهم من مصر سيتم منعهم من دخولها مرة أخرى، وسيكونون معرضين للترحيل بسوريا ولا يوجد لهم مسكن أو حياة آمنة هناك، وتعمل المفوضية على تجديد إقامتهم كل 3 أشهر فقط، وهذا لا يسمح لهم بالسفر خارج مصر.

4-3 رابعاً: منظمات الأمم المتحدة تجاه نظرة مصر للاجئين:

أن مصر من أوائل الدول فى دعم ومساندة حقوق اللاجئين، وتوفير الأمان الاجتماعى الاقتصادي، وأنها منذ نشأتها سياسيًا ضمنت كافة حقوق المواطنة للاجئين باستثناء الحقوق الانتخابية، طبقا لكافة الدساتير التى مرت عليها وفى كافة تلك المواثيق الدستورية هناك حقوق ثابتة للاجئين، أبرزها توفير الضمانات السياسية لهم وعدم إجبارهم على العودة لموطنهم الأصلى أو تغيير معتقداتهم الدينية أو الثقافية، هذا الاحتضان للاجئين يعكس مفهوم «أخلاق الدولة» الذى يغيب عن الكثير من الدول فى هذا الملف تحديدًا ومنذ اللحظة الأولى رفضت مصر فكرة إقامة معسكرات للاجئين، تفصلهم عن بقية مكونات المجتمع المصري، وتعاملت معهم كما تتعامل مع مواطنيها، كاشفة عن حس إنسانى اجتماعى قبل أن يكون سياسيا. كما أكد شيحة أن هناك إرادة سياسية لدى الدولة المصرية فى التعامل مع اللاجئين كما تتعامل مع مواطنيها دون تفرقة أو استثناء، و باتت بوتقة لإعادة دمج هؤلاء داخل البيئة المصرية كما فعلت قديما فى تيارات الهجرة سواء الأوروبية أو الآسيوية إليها وتحديدًا فى القرنين التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كما أكد أيضًا أن مصر أعطت تراخيص لبعض الجاليات لفتح مصانع وورش بل ومدارس خاصة لهؤلاء اللاجئين، لأول مرة يكون هناك دور عبادة خاصة بهم وتحديدًا الأفارقة منهم ما يعكس حسب توصيفه، سمة من سمات الشعب المصرى بكونه مجتمعا متسامحا، إن التقرير المقدم لمصر أمام المؤتمر السنوى لحقوق الإنسان بجنيف فى 13 نوفمبر الحالى يحمل فى مضامينه التقدم الكبير الذى حققته مصر فى مجال الحقوق الأساسية سواء لمواطنيها أو اللاجئين وفقًا لبيانات المفوضية العليا للاجئين فى مصر، فإن تلك المفوضية تقدم خدماتها لما يزيد عن 252 إلف لاجئ وهم عبارة عن لاجئين وطالبى لجوء من العراق وإريتريا وإثيوبيا وجنوب السودان والسودان واليمن، ما يعنى ببساطة أن الشريحة الكبرى من اللاجئين الذين يقدر عددهم قرابة 5 ملايين لاجئ يعتمدون على الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى المصرى فى الحصول على احتياجاتهم الأساسية حسب اعتراف المفوضية فإن هؤلاء اللاجئين يعيشون فى مناطق حضرية إلى جانب المجتمعات المحلية، ما يؤكد خلو مصر من معسكرات وخيام اللاجئين المنتشرة فى الدول المجاورة لها

بشكل واضح للعيان وحسب اعتراف المفوضية، يُمنح اللاجئون وطالبو اللجوء السوريون والسودانيون واليمنيون إمكانية الوصول إلى سبل التعليم العام على قدم المساواة مع المواطنين. كما أن الدولة تمكنت من وضع حد للهجرة غير المشروعة عبر أراضيها بالتعاون مع المفوضية العليا وشركائها فى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتوفير الحماية والمساعدة لطالبى اللجوء واللاجئين يتم تنسيق استجابة اللاجئين من خلال مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات التى تقودها المفوضية.

ويوجد فى مصر لاجئون من 57 دولة على وجه التحديد تم دمجهم فى العديد من المشاريع الصحية والتعليمية التى تشرف عليها الدولة كما حدث مع مشروع 100 مليون صحة الذى شمل هؤلاء اللاجئين من دون استثناء. كما نوه لظاهرة تسييس القضايا الإنسانية فى إدارة العلاقات الدولية بتأكيده أن مجموعة من المنظمات الحقوقية التى تتحالف مع تركيا وقطر لديها موقف سياسى من النظام المصرى وتعمل منذ 2014 على مهاجمة مصر ومؤسساتها. وأن هذه المنظمات الحقوقية لا تلتزم بالمرجعية الحقوقية للاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وحماية اللاجئين، ولا تلتزم كذلك بآليات الرصد والبحث المنهجى فى عملها، وتستهدف مصر من خلال حوادث فردية، فى حين يمتلئ سجل قطر وتركيا بالعديد من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان واللاجئين إلا أننا نجد صمتا كبيرا من تلك المنظمات.

أن الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين الصادرة عن الأمم المتحدة أعطت اللاجئين كثيرا من الحقوق منها حرية ممارسة شعائرهم الدينية وتوفير التربية الدينية لأولادهم، وخضوع اللاجئ لقانون دولته فيما يخص الأحوال الشخصية، كما أن للاجئ الحرية الكاملة فى امتلاكه الأموال المنقولة وغير المنقولة، ويتمتع بنفس الحماية المقررة للمواطن فيما يتعلق بالملكية الفكرية والصناعية، وأيضا يتمتع بحق التقاضي، و السكن المناسب والسماح باختيار محل الإقامة المناسب، مؤكدا أن مصر ملتزمة تماما بهذه الالتزامات بل بالعكس امتد أكثر من ذلك ووصل الأمر إلى مراعاة اللاجئين صحيًا، أن مصر تحتضن ما يزيد على خمسة ملايين لاجئ وأنها الدولة الوحيدة التى لا تتعامل معهم على أنهم لاجئون بل يلقون نفس المعاملة التى يلقاها المواطن، حيث تتعامل مصر مع قضية اللاجئين من منظور إنسانى وترفض إيداعهم فى معسكرات أو مراكز تجميع وعزلهم عن المجتمع بل وتحرص على دمجهم داخل المجتمع بشكل كامل وتقدم لهم كافة الخدمات التى توفرها الدولة بجميع المحافظات

وأهمها التعليم والصحة رغم ما يرتبه ذلك من زيادة الأعباء الاقتصادية، تنفرد بجهودها الملموسة بتوفير الحماية اللازمة للاجئين والسماح لهم بعمل مشروعاتهم الخاصة بهم دون قيد أو شرط، بل وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك، مشيرا إلى أن القانون المصرى ضمن حياة كريمة للاجئين وحرص على تمتعهم بجميع الحقوق الأساسية، بل انضمت مصر إلى كل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بشئون اللاجئين والذى يضمنها لهم الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى جنيف والموقع من مصر[19].

أن مصر رائدة فى قضية اللاجئين بشهادة جميع المنظمات الدولية. وذلك بشهادة كريستين بشاى مسئول العلاقات الخارجية بمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين هذا بجانب أن مصر الدولة الوحيدة عالميا التى صدر فيها قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة معنية باللاجئين تضم كافة الوزارات لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لرعاية حقوق اللاجئين وحل أى مشكلة تقابلهم دون تمييز أو تفرقة[20].

5-3 خامساً: الأطر الدولية والإقليمية للمشاركة في تحمل اعباء اللاجئين:

تعجز الترتيبات الدولية لإدارة أزمة اللاجئين عن مواجهة التحديات الراهنة، بما في ذلك حماية السكان المستضعفين ومعالجة التأثيرات مع التزام سياسي ومالي وعالمي دائم، لحماية الناس المشكلات السياسية وتأمين حياة كريمة لمن يهربون من الحروب والصراعات حول العالم ويتطلّب ذلك نظماً تضامنية دولية ومبادئ واضحة للمشاركة في تحمّل الأعباء، أبعد بكثير مما هو عليه الوضع حتى الآن ولابد أن تتضمّن هذه المبادئ التزاماً من الحكومات لدعم اللاجئين كي يحافظوا على قدراتهم كما تشمل كذلك خلق إطار إقليمي من التعاون يسمح للاجئين بحرية التنقل والحصول على التوظيف والخدمات في أرجاء المنطقة[21].

---

[19] Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights & DLA Piper. (2018). Admission and stay based on human rights and humanitarian grounds: A mapping of national practice.

[20] Mohieldin, M & ,.Ratha, D. (2019)"Migration can support economic development if we let it. Here's how. World Economic",9,2,1 Page.

[21] United Nations High Commissioner for Refugees. (2021)" International and regional frameworks to share in bearing the burden of refugees " , Protracted refugee situations, 16,8,2 Page.

3-6 سادساً: منظمات الأمم المتحدة وحق اللاجئين في العودة إلى اوطانهم:

يجب أن تكون حماية حق اللاجئين في العودة إلى أوطانهم حجر زاوية في أي نقاش حول التسوية في حقبة ما بعد انتهاء الصراع كما أن من المحاور الرئيسة لتحقيق سلام دائم في سورية والمنطقة تمكين اللاجئين عبر تعريفهم على حقوقهم، وعلى كيفية لعب دور فاعل في سورية بعد انتهاء الصراع. وفي هذه المرحلة الانتقالية، ينبغي أن يكون من الأركان الأساسية لأي حل دائم المحافظة على وضعية اللاجئين بوصفهم كذلك وفق شروط محددة، وضمان حرية التنقل وحقوق العمل، الإطار الدولي والإقليمي للمشاركة في تحمّل الأعباء والمسؤوليات، أدّى غياب المشاركة الدولية في تحمّل الأعباء والمسؤولية إلى تحميل دول الجوار، مثل لبنان والأردن، نصيباً غير متكافئ من أعباء العناية بالعدد الأضخم من اللاجئين وقد تُرك اللاجئون المُستضعفون في أوضاع محيطة بالمخاطر بصورة مطّردة جراء الطبيعة غير الملزمة للآليات الدولية الخاصة بحماية اللاجئين، وعدم إنفاذ الإجراءات الخاصة بضمان حقوق اللاجئين[22].

3-7 سابعاً: منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي هي من تأسيس باربارا هاريل-بوند في عام 2003، على فلسفة باربارا في إعلاء أصوات اللاجئين، وتحقيق مساءلة المنتدبين من الناس والمؤسسات على تقرير مصائر اللاجئين، وتحقيق تغيُّرٍ معياريّ في قطاع حماية اللاجئين من خلال التعلُّم والبحث عن الحقيقة المُستمَرُّ فيهما .ومهَّدت منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السبيل لكثير من المنظمات الأخرى، فكانت المنظمة نموذجاً رائداً في توسيع خدمات المعونة القانونية للاجئين في أمريكا الجنوبية والشرق الأوسط وإفريقيا وجنوبيّ شرقيّ آسيا وكان لمنظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أثرٌ حسنٌ في حياة كلِّ لاجئ ومرشدٍ اجتماعيٍّ عمل فيها أو حصل على شيء منها في الأحدَ عشرَ عاماً التي عملت بها المنظمة في القاهرة[23].

---

[22] Azimi N., (2018) 'Remembering Barbara Harrell-Bond, a Fierce Advocate for Refugees', *The Nation,11,8,3page.*

[23] Harrell-Bond B (2018) 'Building the Infrastructure for the Observance of Refugee Rights in the Global South', *Refuge* 25 (2).

إذ وجد اللاجئون، الذين كثيراً ما يتعرضون للمضايقة والاعتداء من كارهي الأجانب، في منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مكاناً أميناً حيث يُحتَرمُون وكان في القاهرة التي تستضيف أحد أكثر جماعات اللاجئين الحضريين عدداً في الدول النامية، عبء عملٍ عظيمٌ وصعبٌ تحمَّله موظفو منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمتطوّعون فيها وفي منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لم يقف انصباب الحماية على اللاجئين عند الحصول على صفة اللاجئ، فقد انصبَّت أيضاً على تحسين أمنهم وصون كرامتهم في القاهرة، وقد كانت أول منظمةٍ في مصر تتيح الخدمات القانونية والاجتماعية وخدمات الصحة العقلية للاجئين تحت سقفٍ واحد، لا بل كانت أول منظمة تتيح ذلك ولم يُتِحْهُ غيرها وليس من أهداف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يوماً أن تصير أكبر هيئة في العالم معنية بحُسْن حال المهجَّرين، إنَّما أُسِّسَت لحماية حقوق اللاجئين وحماية تلك الحقوق تقتضي بَذْلَ جهدٍ دوليٍّ لبناء بنية تحتية جديدة في الجنوب وساق هذه الفهم إلى نقد تحديد صفة اللاجئ في بعض الأحوال من مثل حال مصر حيث يُتِيحُ الاعتراف بصفة اللاجئ الإقامةَ الدائمة لكنَّه لا يمنح حقوقاً أخرى نُصَّ عليها في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 من مثل الحقِّ في العمل ولذا أصبحت الحماية المجتمعية والمناصرة اليومية أمراً بالغ الأهمية لبقاء لاجئي القاهرة ومكوِّناً أساسياً في أنشطة منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما عملت المفوضية على دمج الصحة العقلية والراحة النفسية الاجتماعية في برامج تعليم اللاجئين، ومساعدة الأشخاص الذين يعانون من حالات صحية عقلية حادة أو معقدة، لما تسبب فيروس كورونا في معاناة كثير من المصريين، طالت المعاناة بوطأة أشد اللاجئين الأفارقة فتراوحت ما بين فقدان أعمالهم أو التشريد من السكن لعجزهم عن دفع الإيجار [24].

8-3 ثامناً: خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي للاجئين:

دعت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المجتمع الدولي إلى والنازحين وعديمي الجنسية، وقالت إن عددا متزايدا من هؤلاء الأشخاص يطلبون مساعدتهم على العلاج من القلق

[24] Kagan M (2013) 'AMERA-Egypt, Flagship of the Refugee Legal Aid Movement, Struggles for Financial Survival', *RSD Watch.*

منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) في مصر، رائدة حركة المعونة القانونية للاجئين، تجاهد من أجل البقاء الماليّ.

والاكتئاب، لاسيما في ظل استمرار تداعيات وباء كوفيد – 19 التي فاقمت التوتر والقلق لدى الفئات المذكورة .لحثت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المجتمع الدولي على تحسين مستوى دعم الصحة العقلية للاجئين والنازحين وعديمي الجنسية، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للصحة العقلية الذي يوافق 10 أكتوبر من كل عام، إن "فيروس كوفيد – 19 تسبب في خسائر فادحة للأشخاص الذين أجبروا على الفرار، حيث أدت الطبيعة الطويلة والمستمرة للوباء وآثاره الصحية والاقتصادية والاجتماعية الضارة إلى تفاقم التوتر والقلق اللذين يشعر بهما العديد من النازحين، الذين يحتاجون للمساعدة أكثر من أي وقت مضى للتعامل مع الأزمة وإعادة بناء حياتهم ونقلت تقارير فرق المفوضية زيادة أعداد الأشخاص الذين يلتمسون المساعدة للعلاج من القلق والاكتئاب، حيث أفاد الأطباء النفسانيون في مخيمات اللاجئين بإقليم كردستان العراق بارتفاع حاد في جلسات الإرشاد، سواء على المستوى الشخصي أو عن بعد بينما شهدت بيرو، خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي، زيادة بنسبة 100% في المكالمات والإحالات إلى خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، قبل الوباء، حيث كان الوصول إلى رعاية الصحة العقلية محدودا بالفعل ووضع الإغلاق الناجم عن تفشي كوفيد – 19 الخدمات تحت ضغط أكبر ظر لأهمية قضية اللاجئين في المجتمع الدولي المعاصر و أثرها على الأمن و السلم الدوليين، و كذلك لأهمية الدور التي تقوم به في وقتنا المعاصر المنظمات الدولية الحكومة و خصوصا المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بتوفير الحماية القانونية الدولية و المساعدة الإنسانية لملايين البشر من اللاجئين و النازحين داخل بلدانهم، و غيرهم من الفئات التي تدخل ضمن ولايتها، و للازدياد الملحوظ في أعداد اللاجئين و النازحين داخليا بسبب كثرة الحروب و الصناعات الدولية و الداخلية، و الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان و الكوارث البيئية، كل ذلك يؤدي إلى اضطرار العديد من الأشخاص إلى الفرار من بلدانهم الأصلية أو بلد الإقامة المعتادة و اللجوء إلى دول أخرى هربا من الاضطهاد، و طلبا للحماية و من أجل العيش بكرامة و أهم جهاز دولي مسؤول عن تقديم العون للاجئين ألا و هي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مركزة على دورها في توفير الحماية الدولية للاجئين أحد أهم التحديات التي تواجهها المفوضية في عصرنا الحاضر[25].

المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المجتمع الدولي(2022)" تعزيز خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي للاجئين"، 4،8،12ص.[25]

الفصل الرابع

مناقشة النتائج

الجهود المبذولة في مصر في مكافحة الهجرة غير الشرعية و دعم اللاجئين:

انتهجت الدولة المصرية سياسات ورؤية ناجحة وفاعلة في تعاملها مع ملف الهجرة غير الشرعية وملف اللاجئين، في ظل حرصها على الالتزام بالمواثيق الدولية، حيث نجحت في وقف تدفقات الهجرة غير الشرعية وإحكام عمليات ضبط الحدود البرية والبحرية، ووضع إطار تشريعي وطني لمكافحة تهريب المهاجرين، فضلاً عن استضافة ملايين اللاجئين والمهاجرين من مختلف الجنسيات، والتعامل معهم دون تمييز وإدماجهم في المجتمع المصري، مع استفادتهم من كافة الخدمات الأساسية والاجتماعية أسوة بالمواطنين المصريين، بالإضافة إلى ضمان حرية حركتهم وعدم عزلهم في مخيمات أو معسكرات إيواء وفي هذا الصدد أن مصر أصبحت نموذجاً دولياً ناجحاً في محاربة الهجرة غير الشرعية وفي دعم اللاجئين، وذلك وسط إشادات دولية بتعامل الدولة المصرية في كلا الملفين وأوضح التقرير جهود الدولة على المستوى المحلي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث تم إطلاق أول استراتيجية وطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (2016-2026)، بالإضافة إلى إصدار قانون 82 لعام 2016 لمكافحة الهجرة غير الشرعية، والذي وضع عقوبات رادعة لهذه الظاهرة بتجريمه لكافة أشكال تهريب المهاجرين، إلى جانب مكافحة نشاط المؤسسات المنخرطة في هذه الجريمة، وكذلك تأسيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر بموجب هذا القانون وأشار التقرير إلى تكليف السيد الرئيس بإطلاق مبادرة مراكب النجاة في ديسمبر 2019، والتي ركزت بشكل خاص على توفير فرص عمل مناسبة للشباب بالقرى والمحافظات الأكثر تصديراً للهجرة غير الشرعية، وهم 14 محافظة كالتالي (الفيوم، البحيرة، الغربية، المنوفية، القليوبية، الدقهلية، الشرقية، كفر الشيخ، بني سويف، المنيا، أسيوط، الأقصر، قنا، سوهاج).واستعرض التقرير الاستراتيجية المتكاملة التي وضعتها وزارة الهجرة لتنفيذ مبادرة مراكب النجاة، والتي تضمنت توعية المجتمع بمخاطر الهجرة غير الشرعية، وسبل الهجرة الآمنة، بالإضافة إلى توفير البدائل الإيجابية من تدريب وفرص عمل وريادة الأعمال للشباب، في حين تم تخصيص 250 مليون جنيه بميزانية الدولة 2021 لدعم تنفيذ المبادرة في 70 قرية على مستوى الجمهورية، هذا وساهمت المبادرة في إطلاق مشروعات بقيمة 55

مليون جنيه، ورصد التقرير، الجهود المصرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى الدولي والإقليمي، موضحاً مشاركة مصر في إعلان روما بشأن مبادرة الاتحاد الأوروبي والقرن الإفريقي لمساعدة دول القرن في مكافحة أسباب الهجرة غير الشرعية في نوفمبر 2014، إلى جانب مشاركتها بفاعلية في عملية التحضير والصياغة في قمة فاليتا بمالطا حول الهجرة غير الشرعية [26].

المصدر: وزارة الخارجية (2022) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين.

وفي يونيو 2016، ترأست مصر واستضافت بشرم الشيخ الاجتماع الوزاري الثاني لمبادرة الاتحاد الإفريقي والقرن الإفريقي حول الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، فضلاً عن إطلاق مصر وإيطاليا مبادرة مشتركة لتدريب رجال الشرطة من 22 دولة إفريقية على مكافحة الهجرة غير الشرعية في مارس 2017، كما استضافت مصر في نوفمبر من نفس العام بالأقصر المؤتمر الأول من نوعه الذي يضم كافة العمليات التي تتناول مسار الهجرة بين إفريقيا وأوروبا، تقع مصر في الزاوية الشمالية الغربية من القارة الإفريقية. تحدها ليبيا غرباً والسودان جنوباً، والبحر الأحمر شرقاً، والبحر المتوسط شمالاً، في الزاوية الشمالية الغربية من القارة الإفريقية تحدها ليبيا غرباً والسودان جنوباً، والبحر الأحمر شرقاً،

26مجلس الوزراء المصري(2022)" تقرير عن الهجرة غير الشرعية وفى دعم اللاجئين"، 2،5،11ص.

والبحر المتوسط شمالاً. ومصر أكبر الدول العربية سكاناً. وتبلغ مساحتها مليون كيلو متر مربع ومع ذلك، فإن أغلب هذه المساحة صحراء، و7.7% فقط من مجموع المساحة مأهول بالسكاندى الحكومة المصرية خطة لاستصلاح الأراضي وإنشاء مجتمعات عمرانية في الصحراء. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن أغلب المصريين لا يزالون يعيشون في الدلتا شمالاً أو في الوادي (الصعيد) جنوباً. إدارياً، تقسم مصر إلى 27 محافظة (انظر للخريطة). المحافظات الحضرية الأربع (القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس) ليس فيها مناطق ريفية. أما المحافظات 23 الباقية، فهي مقسمة ما بين مناطق ريفية واخرى حضرية وتتمتع مصر بأكبر عدد من السكان وأكثرهم استقراراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، حيث يبلغ عدد سكانها 98.8 مليون نسمة يقيمون في البلاد [1] وينمو بمعدل 2.6 في المائة سنوياً 40 في المئة منهم أطفال تقل أعمارهم عن 18 عاما ، وواحد من كل 5 تقريبا هو حققت مصر تقدما هاما في رفاه الطفل وحقوقه على مدى العقدين الماضيين ، بما في ذلك خفض كبير في وفيات الأطفال والأمهات ، وارتفاع معدلات التطعيم وحصول الجميع على التعليم الأساسي مع وجود الجزء الأكبر من السكان الذين يقيمون في 8٪ فقط من إجمالي مساحة الأرض ونحو 44٪ منهم يعيشون في المناطق الحضرية فإن تركيز السكان ضمن هذه النسبة الصغيرة من الكتلة الأرضية[27].

منظمة اليونيسف العالمية (2022) " موقع مصر الجغرافى كنموذج دولى لحماية اللاجئين"، 1،8ص.

أنه في أكتوبر 2018 وقعت مصر اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب الأشخاص والاتجار بالبشر، حيث تضمنت الاتفاقية 7 مشروعات في 15 محافظة بقيمة 60 مليون يورو، لمعالجة الأسباب الرئيسية المسببة لظاهرة الهجرة غير الشرعية. كما استضافت مصر المنتدى الإقليمي الأول لهيئات التنسيق الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في إفريقيا في نوفمبر 2019، بينما تم إطلاق المكون المصري من مشروع تفكيك شبكات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في شمال إفريقيا بالتعاون من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك في يوليو 2020.

هذا وقد ورد في التقرير عدد من الإشادات الدولية بجهود مصر في مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث ثمن مفوض الاتحاد الأوروبي لشئون الهجرة والمواطنة والشئون الداخلية ديميتريس أفراموبولوس، الجهود المصرية لوقف الهجرة غير الشرعية، كما أكد أن مصر تعتبر نموذجاً للاستقرار والنمو فى المنطقة، في حين أشار المستشار النمساوي سيباستيان كورتز إلى دور مصر الهام في مكافحة الهجرة

غير الشرعية، وبدورها، أشادت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بالجهود المبذولة من قبل مصر فى تأمين حدودها البحرية، مما ساهم فى منع حركة الهجرة من مصر إلى أوروبا بشكل شبه تام، فيما أكد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن مصر تمتلك إطاراً تشريعياً شاملاً لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، حيث تبنت قانوناً تأسست على إثره اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، إلى جانب قانون آخر يتعلق بالاتجار بالبشر ومن جانبه، أكد رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس على دور مصر الهام في وقف تدفقات الهجرة من إفريقيا إلى أوروبا، في حين أشاد مدير عام منظمة الهجرة الدولية أنطونيو فيتورينو بجهود وزارة الخارجية من أجل تطبيق الاتفاق العالمي للهجرة العادية والمنظمة والآمنة، أنه عندما يتم الحديث عن الهجرة غير الشرعية وإيقاف هذه الظاهرة يتم ذكر مصر، تهنئته للنجاحات التي حققتها مصر بملف مكافحة الهجرة غير الشرعية وتمنياته من الدول الأخرى أن تحذو حذوها في هذا المجال، إنه بالرغم من استمرار تزايد أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر إلا أن مصر حريصة على تقديم كافة الخدمات الأساسية لهم، حيث بلغ عددهم نحو 259.3 ألف لاجئ وطالب لجوء عام 2020، مقابل 258.4 ألف عام 2019، و246.7 ألف عام 2018، و232.6 ألف عام 2017، و213.5 ألف عام 2016، و212.5 ألف عام 2015، و236.1 ألف عام 2014، و230.1 ألف عام 2013، و109.9 ألف عام 2012، و95.1 ألف عام 2011.

وفيما يخص جهود الدولة على المستوى المحلي لدعم اللاجئين، حيث يتمتع اللاجئين بالخدمات الأساسية أسوة بالمواطنين المصريين، حيث يتمتع اللاجئون وملتمسو اللجوء بحرية الحركة في مصر على ضوء تبني الدولة المصرية لسياسة تقوم على عدم إنشاء معسكرات أو مراكز احتجاز للاجئين أو طالبي اللجوء، فضلاً عن أنه بالرغم من أن مصر من الدول المتلقية لأقل مستويات التمويل الخاص بتغطية احتياجات اللاجئين، إلا أنها مستمرة في تقديم كافة الخدمات الأساسية والتي يتمتع بها المواطنون المصريون بمختلف القطاعات، وبالنسبة لمجال الصحة، نصت اللائحة التنفيذية لقانون رقم 2 لسنة 2018 الخاص بالتأمين الصحي الشامل على شمول الأجانب المقيمين في مصر واللاجئين في منظومة التأمين الصحي الشامل، كما تم توسيع نطاق العديد من الحملات الصحية لتشمل اللاجئين وطالبي اللجوء، ومن الأمثلة على هذه الحملات حملة "100 مليون صحة" لاكتشاف وعلاج

"فيروس سي" التهاب الكبد الوبائي، وحملة مكافحة شلل الأطفال، وحملة الكشف عن السمنة والتقزم بين طلاب المدارس الابتدائية.

أما فيما يتعلق بمجال التعليم أن استفادة الأطفال من الدول العربية، والذين يتجاوز عددهم 65 ألف طالب، من الخدمات التعليمية وحق الالتحاق بالمدارس الحكومية دون تفرقة بينهم وبين المواطنين المصريين، كما اتخذت الحكومة المصرية قراراً بمد اللاجئين السوريين بالحق في الوصول الكامل والمجاني لنفس الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم العالي والأساسي وفيما يتعلق بجهود الدولة على المستوى الإقليمي لدعم اللاجئين، أوضح التقرير أن مصر حرصت خلال عام رئاستها للاتحاد الإفريقي على تقديم اقتراحات ملموسة وقابلة للتنفيذ حول أوضاع اللاجئين بالمنتدى العالمي الأول للاجئين ومنتدى أسوان الدولي للسلام والتنمية، فضلاً عن انضمامها إلى اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا لعام 1969.

كما قامت بدعم الجهود المبذولة في إطار جامعة الدول العربية لدعم قضايا اللاجئين، من خلال ثلاث استراتيجيات، أولها الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال اللاجئين في سياق اللجوء في المنطقة العربية والتي تم إطلاقها في 2019، وثانيها الاستراتيجية العربية للحماية من العنف الجنسي في سياق اللجوء والنزوح، وثالثها الاستراتيجية العربية للوصول إلى خدمات الصحة العامة في سياقي اللجوء والنزوح في المنطقة العربية.

كما أبرز التقرير، جهود الدولة على المستوى الدولي لدعم اللاجئين حيث انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 والبروتوكول الاختياري لعام 1967، إلى جانب دورها الفاعل الذي لعبته في التوصل لإعلان نيويورك عام 2016، والذي أكد أهمية دعم الآليات الدولية القائمة لتعزيز حماية حقوق اللاجئين وبالإضافة إلى ذلك، انضمت مصر إلى الميثاق العالمي بشأن اللاجئين "Global Compact on Refugees" الذي اعتمدته الأمم المتحدة في ديسمبر 2018، كما شاركت بفعالية في المنتدى العالمي للاجئين الذي عقد لأول مرة في جنيف منتصف ديسمبر 2019، أكدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن بيئة الحماية للاجئين في مصر اتسمت بالاستقرار، وذلك في ضوء استمرار حسن ضيافة اللاجئين السوريين من جانب الحكومة المصرية، كما صرح رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في مصر لوران دي بويك بأن مصر تؤكد دائماً على الاهتمام الاستثنائي والالتزام تجاه كل من هم موجودون في مصر، حيث تم إدراج ضيوف

مصر في حملة 100 مليون صحة، كما أشاد ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين لدى مصر كريم أتاسي، بإدراج اللاجئين وطالبي اللجوء في الحملة الرئاسية "100 مليون صحة" لعلاج المصابين بالتهاب الكبد الوبائي مجاناً على قدم المساواة مع المصريين، هذا وأكد تقرير مشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة العمل الدولية على حرص الصندوق الاجتماعي للتنمية على ضمان توفير الخدمات المالية وغير المالية للمصريين واللاجئين السوريين على حد سواء.

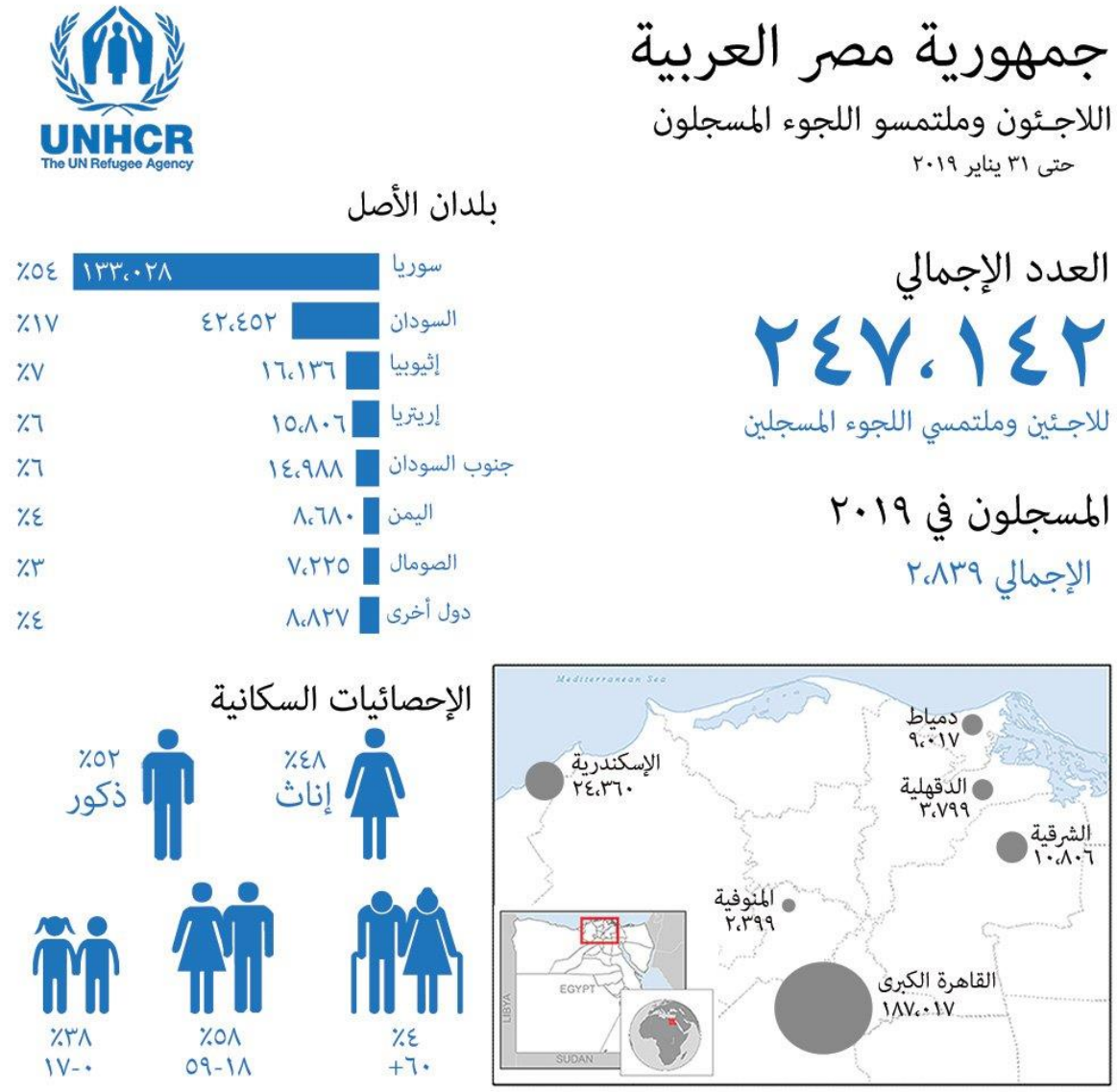

المصدر :

The official account of the UN Refugee Agency (UNHCR) in Egypt.(2020) We provide vital aid and protection to the forcibly displaced.

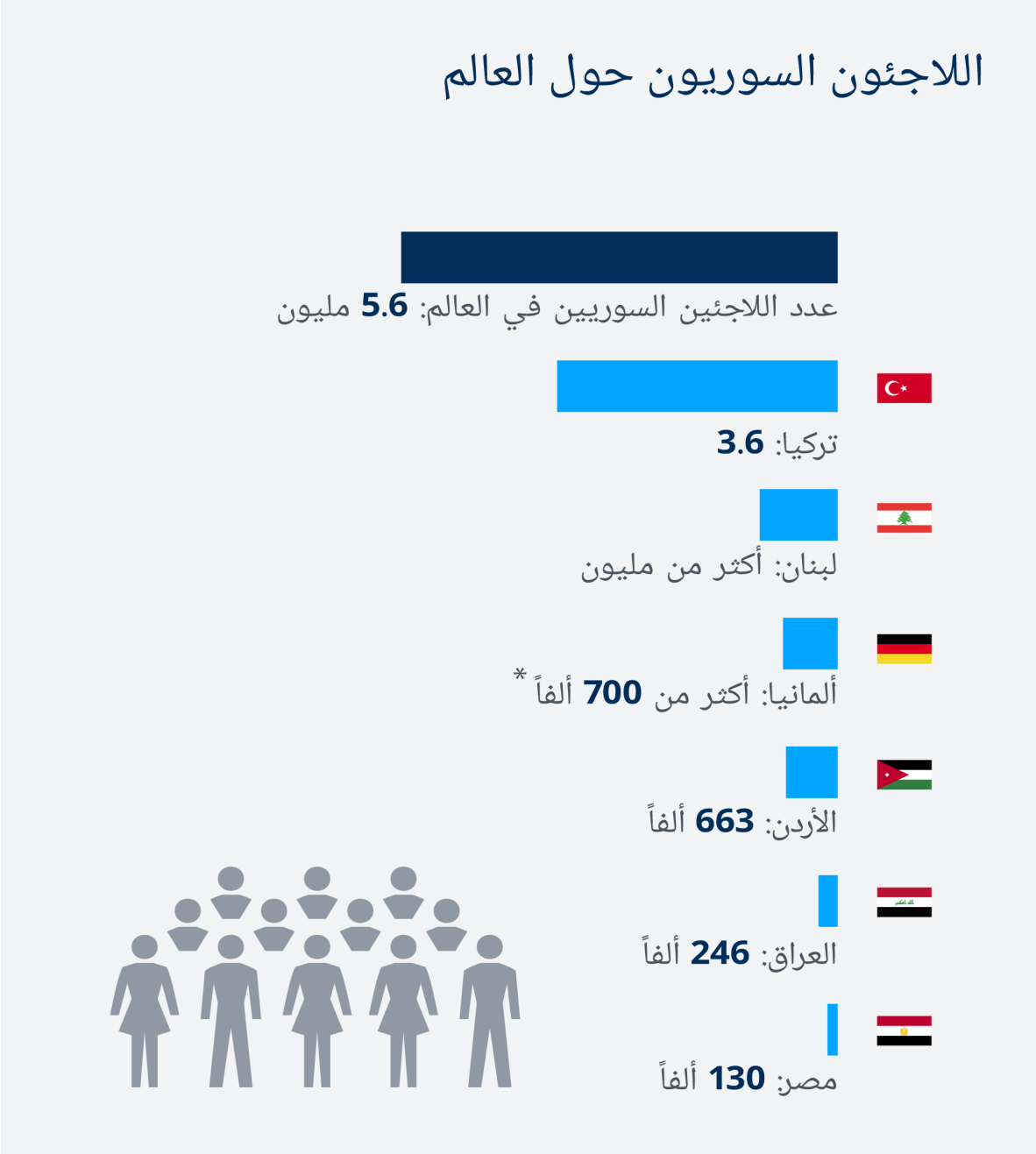

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين (2022) المكتب الأحصائى.

86% من الأطفال اللاجئين لا يريدون العودة إلى سوريا"، بينما طفل واحد من كل ثلاثة من النازحين داخلها يفضل العيش في بلد آخر، لم تبق نار الحرب في سوريا ولم تذر وأكلت الأخضر قبل اليابس والبشر والحجر. قضى حوالي 400 ألف شخص، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان الذي يواصل احتساب عدد القتلى بعد توقّف المنظمات الدولية عن ذلك منذ فترة طويلة. وأجبر النزاع الدامي

نصف عدد سكان سوريا البالغ قرابة 22 مليون إلى مغادرة منازلهم، في أكبر موجة نزوح منذ الحرب العالمية الثانية وفرّ أكثر من خمسة ملاين ونصف مليون سوري خارج البلاد، معظمهم إلى دول الجوار لا سيما تركيا ولبنان والأردن. ثلثهم تقريباً من الأطفال من عمر 11 عاماً وما دون، بحسب إحصاءات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. ونزح في داخل البلد أكثر من 6 ملايين إنسان تتضارب الأرقام بين تلك التي تقدمها المفوضية السامية وما تتحدث عنه الحكومات المضيفة وسعي بعض الدول إلى الحصول على مساعدات أكبر من الأمم المتحدة ومحاولة أخرى توظيف ملف اللاجئين في سياساتها الداخلية أو الخارجية، تستضيف تركيا القسم الأكبر من اللاجئين السوريين المسجلين وبواقع ثلاثة ملايين و600 ألف سوري، حسب المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين أنه "من الواقعية" اعتبار أن عدد اللاجئين يقترب من ثلاثة ملايين سوري ولجأ إلى لبنان أكثر من مليون، وفق التقديرات الأممية، بينما تقول الحكومة إن العدد "الفعلي" أكثر من مليون ونصف ويعيش نحو 663 ألف لاجئ سوري مسجلين لدى الأمم المتحدة في الأردن، بينما تقدر عمان عدد الذين لجأوا إلى المملكة منذ اندلاع النزاع في سوريا بأكثر من مليون سوري. ويعيش 246 ألف لاجئ سوري في العراق غالبيتهم في كردستان وفي مصر يعيش حوالي 130 ألف لاجئ مسجل لدى الأمم المتحدة.

نظراً لأهمية قضية اللاجئين في المجتمع الدولي المعاصر و أثرها على الأمن و السلم الدوليين، كذلك لأهمية الدور التي تقوم به في وقتنا المعاصر المنظمات الدولية الحكومة و خصوصا المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بتوفير الحماية القانونية الدولية و المساعدة الإنسانية لملايين البشر من اللاجئين و النازحين داخل بلدانهم، و غيرهم من الفئات التي تدخل ضمن ولايتها، و للازدياد الملحوظ في أعداد اللاجئين و النازحين داخليا بسبب كثرة الحروب و الصناعات الدولية و الداخلية، و الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان و الكوارث البيئية، كل ذلك يؤدي إلى اضطرار العديد من الأشخاص إلى الفرار من بلدانهم الأصلية أو بلد الإقامة المعتادة و اللجوء إلى دول أخرى هربا من الاضطهاد، و طلبا للحماية و من أجل العيش بكرامة و سلام، لذلك تطرقت هذه الدراسة لمفهوم حق اللجوء في القانون الدولي العام[28].

[28] Noureldin, O., (2020)" Syrian refugees contributed over $800 million to Egypt's economy": UNDP report. Egypt Independent, 6,2,1 page.

أولاً: النتائج

- وصل اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى المفوضية في مصر إلى 259,292 شخص من بينهم 4,051 طفلاً من الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم ويمثل السوريون 50% من اللاجئين المسجلين، بينما تأتي غالبية الـ50% المتبقية من إريتريا وإثيوبيا والعراق والصومال والسودان وجنوب السودان واليمن.
- تعيش غالبية اللاجئين وطالبي اللجوء في منطقة القاهرة الكبرى وعلى طول الساحل الشمالي للبلاد، تستضيف مصر ما يقدر بـ 70,000 من اللاجئين الفلسطينيين، نفذت المفوضية ما يقل عن 8,000 عملية تسجيل مقارنةً بأكثر من 31,000 في العام السابق، ولم يكن ذلك مؤشراً على انخفاض عدد الأشخاص الساعين للحصول على الحماية الدولية في مصر.
- تواجه المنظمات الإنسانية تحديات في الوصول لجميع الأسر المهمشة والحفاظ على مستوى المساعدة والحالة الاقتصادية فإن الكثير من العائلات الضعيفة اقتصادياً تصارع من أجل التأقلم، فيما انزلق الكثيرون في الفقر ووفقاً للتقييم الاجتماعي الاقتصادي الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، فإن نحو ٦٠٪ من اللاجئين مصنفون تحت خط الفقر.
- أن العودة ستعني أن الأنظمة الإقليمية والدولية تعترف أن النظام يمارس السيطرة الفعلية على أراضيه، الأمر الذي يعزّز شرعيته والثاني، الإصرار على العودة من بعض دول اللجوء، مثل لبنان، التي لا تريد السلطات فيه أن تخضع العودة إلى تسوية سياسية مسبقة، أما العامل الثالث فهو أنه في حالة عودة اللاجئين ستبذل أطراف خارجية على الأرجح قصارى جهدها دون تجدّد العنف الذي سيؤدّي إلى تدفّقات جديدة للاجئين.
- إن الأزمة الراهنة في العالم العربي تتطلّب خطة عمل شاملة جديدة لإعادة توطين اللاجئين منح جميع النازحين داخل المنطقة العربية حق البحث عن الوظيفة، وحق السفر في نطاقها واوصت الدراسة الى اتخاذ هذه الخطوة وتطبيق هذا البروتوكول على جميع اللاجئين في المنطقة العربية.
- أن جميع الدول العربية تبنت سياسة المقاربة غير الاندماجية التي تعتبر اللاجئين ضيوفاً مؤقتين غير مرغوب بهم؛ فهي تحرمهم من وضعهم كلاجئين، ومن حقوقهم الأساسية، وتعتبرهم في آنٍ عبئاً وخطراً محتملاً على أمن الدولة وسلامتها وتتحكّم في مختلف السياسات في أغلب الحالات

اعتبارات اقتصادية، وسياسية، وأمنية، وديموغرافية وثقافية وبينما تنشغل دول مجلس التعاون الخليجي أساساً بالمحافظة على أنظمة الحوكمة وتوزيع الثروة فيها.

- إن دول المشرق مهتمة أولاً بالتحديات المستقبلية التي سيطرحها اللاجئون الوافدون على التوازن السياسي بين الجماعات الطائفية وكذلك بالأعباء الاقتصادية للعناية بأعداد ضخمة من الوافدين إلى الدول المضيفة، تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي في مقدّمة الدول الأكثر إسهاماً في تقديم المساعدة للعمليات الإنسانية لمعالجة نتائج الصراع في سورية إلا أنها الأكثر مقاومة لمنح صفة اللاجئ للأشخاص الهاربين من النزاعات الموجودة بالمنطقة ويتّفق هذا الوضع مع قوانين الجنسية في تلك الدول.
- أن مصر تستضيف طيفاً كبيراً ومتنوعاً من المهاجرين واللاجئين فبحكم موقعها على مفترق طرق بين أفريقيا وأوروبا وآسيا، اصبحت بلد مرور عابر للعديد من المهاجرين، كما أنها ملاذاً للفارين من انعدام الاستقرار السياسي والنزاعات، وهناك نسبة كبيرة من اللاجئين الذين يعيشون في مصر منذ سنوات والذين سيستمرون في العيش في مصر في المستقبل.
- ويشير مصطلح "الحلول الدائمة" المستخدم في مجال قانون اللاجئين إلى الظروف التي تصبح فيها احتياجات المشردين المحددة للحماية والمساعدة غير مرتبطة بنزوحهم وتتمثل الحلول الدائمة الثلاثة الأكثر شيوعاً في العودة الطوعية إلى الوطن، والإدماج المحلي، وإعادة التوطين ومصر تحتاج إلى أن تنظر اليوم بشكل أكثر جدية في الإدماج المحلي كحل محتمل للسكان النازحين وتُعامل مصر اللاجئين في نواح عديدة معاملة الأجانب الآخرين ولا تنص قوانينها المحلية على أي أحكام بشأن اللاجئين يمكن أن توصلهم إلى الإقامة الدائمة الشرعية في مصر.
- أن ارتفاع أسعار الإيجار إحدى المشاكل التي يعاني منها اللاجئون الأفارقة، أما التعليم فكان له النصيب الأكبر من التنمر والعنصرية تجاه أطفال لا يعلمون أن بشرتهم السمراء تقف حائلاً من دون صحتهم النفسية وآدميتهم في العيش من دون إيذاء، وجهة دولية منوط بها تيسير أساس من الحياة الكريمة لهم.
- أن إعادة التوطين هو أحد الهواجس التي يعيشها جميع اللاجئين, باعتباره الحل الذي سينقلهم الى بلد آخر متطور والذي سيجدون فيه حياتهم المستقبلية التي ينشدونها لهم ولأبنائهم وخاصة في ظل

عدم قدرة أغلبهم من العودة لبلدهم الأصل بسبب حروب نشبت فيه مثل سوريا أو السودان, العراق أو حتى اليمن.

- من أهم المشكلات التى تواجه اللاجئين عدم حصولهم على الإعانات الشهرية أو قطعها صعوبة التواصل بشكل مباشر مع موظفى المفوضية والمختصين حصول موظفى المفوضية على إجازة مع بدء كورونا معاناة الكبار بالعمر ولا توجد معهم إقامة سنوية تسمح لهم بالسفر لرؤية أولادهم والعودة المفوضية تطلب من اللاجئين شراء الدواء على حسابهم.
- عدم قدرة بعض اللاجئين على إلحاق أبنائهم بالمدارس وتوفير العلاج لهم كما أن بعضهم يتخوف من السرقات فى المنطقة التى يسكنون فيها يطالبون بحق التوطين خارج مصر فى أى دولة أجنبية وفقا للقانون عدم قدرتهم على التأقلم مع الأوضاع، أو العمل والإنفاق على أسرهم فضلًا عن عدم مساعدة المفوضية السامية للأمم المتحدة لهم.
- هناك إرادة سياسية لدى الدولة المصرية فى التعامل مع اللاجئين كما تتعامل مع مواطنيها دون تفرقة أو استثناء لإعادة دمج هؤلاء داخل البيئة المصرية كما فعلت قديما فى تيارات الهجرة سواء الأوروبية أو الآسيوية واصدرت تراخيص لبعض الجاليات لفتح مصانع وورش بل ومدارس خاصة لهؤلاء اللاجئين.
- أن الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين الصادرة عن الأمم المتحدة أعطت اللاجئين كثيرا من الحقوق منها حرية ممارسة شعائرهم الدينية وتوفير التربية الدينية لأولادهم، وخضوع اللاجئ لقانون دولته فيما يخص الأحوال الشخصية، كما أن للاجئ الحرية الكاملة فى امتلاكه الأموال المنقولة وغير المنقولة، ويتمتع بنفس الحماية المقررة للمواطن فيما يتعلق بالملكية الفكرية والصناعية.
- أن مصر رائدة فى قضية اللاجئين بشهادة جميع المنظمات الدولية. وذلك بشهادة كريستين بشاى مسئول العلاقات الخارجية بمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين هذا بجانب أن مصر الدولة الوحيدة عالميا التى صدر فيها قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة معنية باللاجئين تضم كافة الوزارات لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لرعاية حقوق اللاجئين وحل أى مشكلة تقابلهم دون تمييز أو تفرقة.
- انتهجت الدولة المصرية سياسات ورؤية ناجحة وفاعلة في تعاملها مع ملف الهجرة غير الشرعية وملف اللاجئين، في ظل حرصها على الالتزام بالمواثيق الدولية، حيث نجحت في وقف تدفقات

الهجرة غير الشرعية وإحكام عمليات ضبط الحدود البرية والبحرية، ووضع إطار تشريعي وطني لمكافحة تهريب المهاجرين، فضلاً عن استضافة ملايين اللاجئين والمهاجرين من مختلف الجنسيات.

- أن مصر أصبحت نموذجاً دولياً ناجحاً في محاربة الهجرة غير الشرعية وفي دعم اللاجئين، وذلك وسط إشادات دولية بتعامل الدولة المصرية في كلا الملفين وأوضح التقرير جهود الدولة على المستوى المحلي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث تم إطلاق أول استراتيجية وطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.
- وقعت مصر اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب الأشخاص والاتجار بالبشر، حيث تضمنت الاتفاقية 7 مشروعات في 15 محافظة بقيمة 60 مليون يورو، لمعالجة الأسباب الرئيسية المسببة لظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- استفادة الأطفال من الدول العربية، والذين يتجاوز عددهم 65 ألف طالب، من الخدمات التعليمية وحق الالتحاق بالمدارس الحكومية دون تفرقة بينهم وبين المواطنين المصريين، كما اتخذت الحكومة المصرية قراراً بمد اللاجئين السوريين بالحق في الوصول الكامل والمجاني لنفس الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم العالي والأساسي وفيما يتعلق بجهود الدولة على المستوى الإقليمي لدعم اللاجئين.
- أن مصر حرصت خلال عام رئاستها للاتحاد الإفريقي على تقديم اقتراحات ملموسة وقابلة للتنفيذ حول أوضاع اللاجئين بالمنتدى العالمي الأول للاجئين ومنتدى أسوان الدولي للسلام والتنمية، فضلاً عن انضمامها إلى اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا لعام.
- 86% من الأطفال اللاجئين لا يريدون العودة إلى سوريا"، بينما طفل واحد من كل ثلاثة من النازحين داخلها يفضل العيش في بلد آخر، لم تبق نار الحرب في سوريا وأجبر النزاع الدامي نصف عدد سكان سوريا البالغ قرابة 22 مليون إلى مغادرة منازلهم، في أكبر موجة نزوح منذ الحرب العالمية الثانية وفرّ أكثر من خمسة ملاين ونصف مليون سوري خارج البلاد.

ثانياً: التوصيات

- يوصى البحث الحكومة بالتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة حول وضع اللاجئين ورعايتهم خاصة في منطقة القاهرة الكبرى وعلى طول الساحل الشمالي.
- تعزيز دور المنظمات الإنسانية في الوصول لجميع الأسر المهمشة والحفاظ على مستوى المساعدة والحالة الاقتصادية فإن الكثير من العائلات الضعيفة اقتصادياً تصارع من أجل التأقلم.
- أن العودة ستعني أن الأنظمة الإقليمية والدولية تعترف أن النظام يمارس السيطرة الفعلية على أراضيه، الأمر الذي يعزّز شرعيته.
- وضع خطة عمل شاملة جديدة لإعادة توطين اللاجئين منح جميع النازحين داخل المنطقة العربية حق البحث عن الوظيفة، وحق السفر في نطاقها واوصت الدراسة الى اتخاذ هذه الخطوة وتطبيق هذا البروتوكول على جميع اللاجئين في المنطقة العربية.
- الاندماجية التي تعتبر اللاجئين ضيوفاً مؤقتين غير مرغوب بهم؛ فهي تحرمهم من وضعهم كلاجئين، ومن حقوقهم الأساسية، وتعتبرهم في آنٍ عبئاً وخطراً محتملاً على أمن الدولة وسلامتها وتتحكّم في مختلف السياسات في أغلب الحالات اعتبارات اقتصادية، وسياسية، وأمنية.
- حصول اللاجئين على الإعانات الشهرية التواصل بشكل مباشر مع موظفى المفوضية خاصة معاناة الكبار بالعمر ولا توجد معهم إقامة سنوية تسمح لهم بالسفر لرؤية أولادهم والعودة المفوضية تطلب من اللاجئين شراء الدواء على حسابهم.
- إلحاق غير القادرين من ابناء اللاجئين أبنائهم بالمدارس وتوفير العلاج لهم والتعامل مع اللاجئين دون تفرقة أو استثناء.
- استفادة الأطفال من الدول العربية، والذين يتجاوز عددهم 65 ألف طالب، من الخدمات التعليمية وحق الالتحاق بالمدارس الحكومية دون تفرقة بينهم وبين المواطنين المصريين، كما الوصول الكامل والمجاني لنفس الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم العالي والأساسي وفيما يتعلق بجهود الدولة على المستوى الإقليمي لدعم اللاجئين.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (2022)" الإحصائية السكانية لحركة تسجيل اللاجئين فى مصر" ،18،9،6ص.
- إبراهيم عوض(2022)"العودة تعنى أن الأنظمة الإقليمية والدولية تعترف أن النظام يمارس السيطرة الفعلية على أراضيه"، مدير مركز دراسات الهجرة واللاجئين في كلية الشؤون الدولية والسياسة العامة في الجامعة الأميركية في القاهرة، 69،42،15ص.
- أسماء السيد (2020)" غياب دور المفوضية حول اللاجئون الأفارقة في مصر الملف المعطل"، 17،14،3ص.
- بارستو هاسورى (2021) " دور الإدماج المحلي كحل لمشكلة اللاجئين في مصر"، الأمم المتحدة الامريكية وشئون اللاجئين، 17،9،4ص.
- جوانا نصار (2022)"تعزيز دور مراكز التنمية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية على أداء دور قيادي في معالجة النزاعات المحلية بين الجماعات المختلفة في مجتمعاتها المحلية"، مشروع "بناء السلام في لبنان" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 24،12،6ص.
- جورج فايز(2020) " المشكلات التى يعانى منها اللاجئين في مصر"، مقالة منشورة في جريدة الأهرام ، 8ص.
- دون تشاتي (2022)" أثر الحروب العالمية على زيادة عدد اللاجئين وسياسات المواطنة"، باحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية. تتركز أعماله على الدراسة الإثنوغرافية للثقافات والأعراق في الشرق الأوسط، ودراسات اللاجئين، والبدو الرعويين، 86،42،32ص.
- راتب، عائشة، (1970) التنظيم الدولي، دار النهضة العبية، القاهرة، ص30.
- السيد، رشاد عارف، (2000) "مبادئ في القانون الدولي العام، عمان"، دار وائل للنشر، ص 9.
- العناني، إبراهيم محمد، (1984)، القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية، ص 127.

- الغنيمي محمد طلعت، (1971)، الأحكام العامة في قانون الأمم، ط2، دار المعارف، الإسكندرية، ص250.
- مروان المعشّر(2021)" توظيف اللاجئين في الدول المضيفة والحصول على وثائق السفر بين الدول العربية"، 1،5،12ص.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (2022)" الإحصائية السكانية لحركة تسجيل اللاجئين فى مصر" ،6،9،18ص.
- المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المجتمع الدولي(2022)" تعزيز خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي للاجئين"، 4،8،12ص.[1]
- منظمة اليونيسف العالمية (2022) " موقع مصر الجغرافى كنموذج دولى لحماية اللاجئين"، 1،8ص.
- منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) في مصر، رائدة حركة المعونة القانونية للاجئين، تجاهد من أجل البقاء الماليّ.
- مهى يحيى (2022)"الإطار الدولي والإقليمي للمشاركة في تحمّل الأعباء والمسؤوليات"، مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، حيث تتركّز أبحاثها على المواطنة، التعددية والعدالة الاجتماعية في أعقاب الانتفاضات العربية، 54،98،112ص.

المراجع الأجنبية:

- UNICEF(2022) “Emergency and Resilience, UNICEF's response to the refugee crisis is part of the Regional Refugee and Resilience Plan and focuses on education, health and child protection”,Page1.
- Bolter, J., & ,.Pierce, S., (2020). Dismantling and reconstructing the US immigration system: A catalogue of changes under the Trump presidency. Migration Policy Institute .
- Crisp, J & ,.Long, K. (2020)” Safe and voluntary refugee repatriation” From principle to practice, Journal on Migration and Human Security, 4(3), 141-147.

- Permanent Mission of Egypt to the United Nations Office, the WTO and other International Organizations. (2021) Letter to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights.
- Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights & DLA Piper. (2018). Admission and stay based on human rights and humanitarian grounds: A mapping of national practice.
- Mohieldin, M., & ,.Ratha, D., (2019)"Migration can support economic development if we let it. Here's how. World Economic",9,2,1 Page.
- United Nations High Commissioner for Refugees. (2021)" International and regional frameworks to share in bearing the burden of refugees " , Protracted refugee situations, 16,8,2 Page.
- Azimi N., (2018) 'Remembering Barbara Harrell-Bond, a Fierce Advocate for Refugees', *The Nation,11,8,3page.*
- Harrell-Bond B., (2018) 'Building the Infrastructure for the Observance of Refugee Rights in the Global South', *Refuge* 25 (2).
- Kagan M., (2013) 'AMERA-Egypt, Flagship of the Refugee Legal Aid Movement, Struggles for Financial Survival', *RSD Watch.*
- The official account of the UN Refugee Agency (UNHCR) in Egypt.(2020) We provide vital aid and protection to the forcibly displaced.
- Noureldin, O., (2020)" Syrian refugees contributed over $800 million to Egypt's economy": UNDP report. Egypt Independent, 6,2,1 page.